



eslammahfoouz@hotmail.com

تأييد المؤبد والسجن ١٠ سنوات لأربعيني قضى سهرته مع أجنبية ثم قتلها وحرقت جثتها

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية حكم السجن المؤبد على قاتل رغم عدم العثور على جثة ضحيته، حيث قتل بحريني سيده أجنبية وحرقت جثتها في حفرة لما يقرب من ٦ ساعات حتى تلاشت معالمها. وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ من سفارة أجنبية يفيد باختفاء المجني عليها وكان آخر تواصل لها مع عائلتها قبل الواقعة من خلال مقطع للمجني عليها برفقه أحد الاشخاص في أحد المساكن، وتبين أن المتهم استعان بشخص لجلب المجني عليها إلى مسكنه لكونها تعمل في مجال الدعارة.



وعند المغرب حضر أفراد أسرته وشقيقاته للمنزل وطلبت المجني عليها الخروج والعودة إلى مسكنها وهي في حالة سكر، فعارض المتهم خروجها ونشب خلاف بينهما انتهى إلى سحب المتهم للمجني عليها وكنتم أنفاسها بوسادة حتى ماتت، فقام بتغطية الجثة بغطاء السرير وفي صباح اليوم التالي

استعار سيارة جاره ونقلها إلى إحدى البارات ووضعها في حفرة عمقها متر تقريبا مع الخشب وجلب ٥ لترات من مادة البنزين وأشعل النار مغادرا مكان الجريمة حتى تحولت الجثة إلى رماد فقام بتسوية الحفرة بالرمل. أسندت النيابة العامة إلى المتهم أنه في غضون عام ٢٠٢٣

وتبشيتها خشية هروبها، وما إن ظفر بها وتمكن منها حتى قام بقتلها، كما أنه قدم بمقابل مادة مخدرة الحشيش والمؤثر العقل للتعاطي في غير الأحوال المرخص بها قانونا لشخص نظير قيام الأخير بتوصيله رفقة المجني عليها إلى مقر سكنه حيث ارتكب الفعل المبين. كما وجهت النيابة العامة إلى المتهم تهمة انتهاك حرمة جثة المجني عليها بأن قام بعد قتلها بحرقها بغرض إخفاء جثتها أمام الإفلت من العقاب، كما أنه حاز وأحضر بقصد التعاطي مادة المخدر الحشيش والمؤثر العقلي في غير الأحوال المصرح بها قانونا.

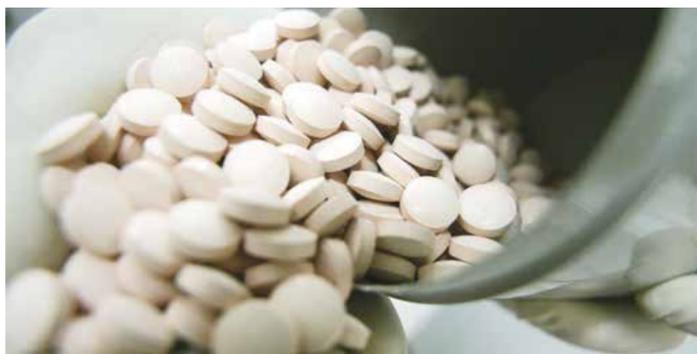
عاقبته المحكمة بالسجن المؤبد عن البند أولاً، والسجن مدة ١٠ سنوات وتخفيفه مبلغ ٣ آلاف دينار عما أسند إليه من اتهام في البندين ثانياً ورابعاً، وبمعاقبته بالحبس مدة ٦ أشهر عما أسند إليه من اتهام في البند ثالثاً.



القبض على شخص قام بسرقة عدد من المركبات

أعمال البحث والتحري وجمع المعلومات حول الوقائع، التي أسفرت عن التوصل والكشف عن هوية المتهم والقبض عليه. وأضافت مديرية شرطة المحافظة الشمالية أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وحالة المتهم إلى النيابة العامة.

تمكنت مديرية شرطة المحافظة الشمالية من القبض على شخص (٣٩ عاماً) لتورطه في سرقة عدد من المركبات من مناطق متفرقة في المحافظة الشمالية والمحافظات الأخرى. وأوضحت المديرية أنه إثر تلقيها عدة بلاغات في هذا الشأن، باشرت الشرطة



تأييد السجن ٥ سنوات لمروج ميتافيتامين

المخدرة التي تحصل عليها من أسبوي لا يعرفه ويتحصل على المادة المخدرة عن طريق إرسالها إليها في أماكن معينة ويتسلمها ويضع مقابلها. فأسندت النيابة العامة إلى المتهم أنه في غضون ٢٠٢٤، أولاً: قدم بمقابل مادة مخدرة «الميتافيتامين»، المرخص بها قانوناً، ثانياً: حاز وأحضر مادة الميتافيتامين المخدرة بقصد التعاطي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

٦٠ ديناراً، وعلى أثر ذلك انتقل المصدر رفقة شرطي إلى منطقة سلماباد وهو المكان المتفق عليه، والتقى المصدر المتهم وقام المتهم بتسليم المصدر المؤثر العقلي. حيث اعترف المتهم في تحقيقات النيابة العامة بجيازته المادة المضبوطة بقصد تعاطيها، بالإضافة إلى تقديمها وبيعها من حين لآخر وأنه يوم الواقعة اتفق مع المصدر على أن يبيعه المثير العقلي بما قيمته ٦٠ ديناراً، وفي الموعد المحدد سلم المصدر المادة

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية معاقبة شاب ثلاثيني مروج للمواد المخدرة بالسجن ٥ سنوات كما أمرت المحكمة بتخفيفه مبلغ ٥ آلاف دينار، حيث تعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي إدارة مكافحة المخدرات معلومات تفيد بحيازة المتهم المواد المخدرة بقصد الترويج، وتم تكليف أحد المصادر السرية لشراء بعض من مادة الحشيش المخدرة وما لبث أن اتصل بالمتهم الأول هاتفياً تحت مسع الشرطي واتفق معه على شراء ما قيمته

.. وتأيد المؤبد للسبب في موته برادة أثناء سرقة فتسبب في موته

عليه بعد معناه الأخير من مغادرة المحل من دون سداد قيمة مشترياته، فوجهت إليه تهمة السرقة بالإكراه المفضي إلى موت المجني عليه، وأمرت بحبسه احتياطياً حتى إحالته إلى المحكمة الجنائية المختصة. إذ ادعى أمامها بمعاناته من أمراض نفسية كانت سبباً في ارتكابه الجريمة، فأمرت المحكمة آنذاك بعرضه على لجنة ثلاثية من الأطباء الاستشاريين بمستشفى الطب النفسي لفحص قواه العقلية والنفسية، وقد خلص تقرير اللجنة إلى ثبوت مسؤولية المتهم عن تصرفاته، ومن ثم أصدرت المحكمة حكماً بإيدته ومعاقبته بالسجن المؤبد.

وذلك بالانتقال إلى مكان وجود المجني عليه في المستشفى والاستعلام عن حالته الصحية، فتبين خضوعه للعلاج وعدم تمكنه من الكلام وواقته المنية. وبناء على طلب النيابة العامة وتحريات الشرطة حول الواقعة، فقد توصلت إلى هوية مرتكبها وهو شخص بحريني من ذوي الأسبقيات، فأصدرت النيابة أمراً بضيظه وإحضاره، كما استمعت إلى أقوال شهود الواقعة، واطلعت على تصوير كاميرا المراقبة الخاص بالمحل. ونظراً لذلك عرض المتهم على النيابة العامة التي استجوبته وواجهته بما ثبت بالتصوير وأقوال الشهود، فأقر بقيامه بالتعدي بالضرب على المجني

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية المؤبد لسبب في وفاة عامل برادة أسبوي أثناء سرقة بالإكراه، حيث توجه إلى المجني عليه وحاول سرقة عليه سجان وعصير من البرادة إلا أن المجني عليه حاول منعه فتعدى عليه بالضرب حتى تسبب بوفاته متأثراً بإصابته، حيث تبين أن المتهم من أصحاب الأسبقيات.

وكانت النيابة العامة قد تلقت إخطاراً بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٢٤م مفاده قيام شخص بالتعدي بالضرب على آخر بمنطقة الرفاع، وعلى أثره تم نقل المصاب إلى المستشفى لتلقي العلاج، وقد باشرت النيابة العامة التحقيق في الواقعة فور تلقيها ذلك الإخطار،

٧ أكتوبر موعداً لتقديم مرافعة دفاعهم..

إخلاء سبيل مسؤولي بعثة الحج المتهمين بتزوير تأشيرات على ذمة القضية



أمرت المحكمة الصغرى الجنائية بإخلاء سبيل ثلاثة مسؤولين عن حملة حج مرخصة متهمين بالاحتيال على الحجاج وتسليمهم تصاريح حج مزورة حتى موعد ٧ أكتوبر لتقديم مرافعة دفاع أحد المحامين، حيث حضر المتهمون جلسة أمس رفقة دفاعهم وقررت إخلاء سبيلهم على ذمة القضية مع منعهم من السفر.

استعمالها في الاحتيال على الحجاج. وخلال جلسة أمس قدم الشيخ راشد بن أحمد آل خليفة عن المتهمين الأول والثاني ودفع بعدم اختصاص

العامة تحقيقاتها من فور ورود ذلك البلاغ واستمعت إلى أقوال الشهود والمشتبه فيهم، واستجوبت ثلاثة متهمين ثبتت بالتحقيقات تورطهم وآخرين في تزوير تصاريح الحج



إصابة فتاتين في حادث مروري بين سيارتين

كتبت وصورت: عبد الأمير السلطنة

تعرضت فتاتان لإصابات متفرقة ظهر أمس (الاثنين) إثر حادث مروري وقع بين سيارتين على شارع الشيخ عيسى بن سلمان. كان فتاة تقود سيارتها وبرفقتها فتاة أخرى في الساعة الثانية عشرة من ظهر أمس وفجأة اصطدمت بهم سيارة من الخلف تسبب في فقدانهم السيطرة على عجلة القيادة وتدهورت السيارة، نتج الحادث عن إصابتهما بإصابات متفرقة تم نقله على أثرها بواسطة الإسعاف الوطني إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم وتضرر السيارتين بتلفيات كبيرة، جاء الحادث بسبب عدم الانتباه وترك المسافة القانونية بين المركبات. وقد حضر فور وقوع الحادث شرطة النجدة وقام أفرادها بتسهيل سير السيارات لحين شرطة المرور والدفاع المدني وتمت إزاحة المركبتين من موقع الحادث، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة اسبابه. ومن جهة أخرى ذكرت وزارة الداخلية على موقع التواصل الاجتماعي (X): ازحام مروري على شارع الشيخ عيسى بن سلمان باتجاه المنامة إثر حادث مروري بين مركبتين إزاحة المركبتين من موقع الحادث، وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق

المحكمة لكون الواقعة حدثت في المملكة العربية السعودية وأن التصاريح المدعى بتزويرها سلمت في الخارج واستعملت في الخارج بأن سلمت إلى أفراد الشرطة التابعين للمملكة العربية السعودية وكان يراد بها الدخول إلى الحرم المكي وهو خارج إقليم البحرين، مضيفاً أن المملكة العربية السعودية باشرت التحقيق في الدعوى وتوصلت إلى متهمة تمت إدانته بالجريمة الأمر الذي يقطع صلة المتهمين المائلين في الدعوى. كما دفع الشيخ راشد بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، بعد صدور حكم ضده من المحكمة الجنائية بالمدينة المنورة بالحبس مدة

وقد باشرت النيابة تحقيقاتها فور تلقيها ذلك البلاغ، فسمعت أقوال المجني عليهم، وطلبت تحريات إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية حول ظروف وملابسات الواقعة. كما استجوبت المتهم، فأقر بعدم سداده نفقات السفر والإقامة ويأنه استولى لنفسه على

معه على تنظيم وإجراء حجوزات سياحية إلى جمهورية العراق، وقد تحصل منهم على نفقات السفر والإقامة بثلاث مدن، من دون أن يبادر بسدادها لمقدمي تلك الخدمات؛ ما أدى إلى حجز الفندق حجوزات سفرهم ومنعهم من المغادرة لبعض الوقت. كما لم يتمكنوا من استكمال رحلتهم لعدم إجراء المتهم أية حجوزات تتعلق بإقامتهم وسفرهم.

بأشرت المحكمة الجنائية الصغرى محاكمة صاحب مكتب سياحي بتهمة اختلاس أموال حجوزات السفر وإدارته مكتب سياحة بدون ترخيص، حيث قررت المحكمة حجز الجلسة القادمة إلى ١٠ أكتوبر للحكم في القضية. وكان رئيس نيابة محافظة العاصمة قد أشار إلى أن النيابة العامة كانت قد تلقت بلاغاً من بعض المواطنين ضد صاحب مكتب سفريات لاتفاقهم

١٠ أكتوبر الحكم على متهمة اختلاس أموال زبائنه لحجوزات فندق بالعراق

بأشرت المحكمة الجنائية الصغرى محاكمة صاحب مكتب سياحي بتهمة اختلاس أموال حجوزات السفر وإدارته مكتب سياحة بدون ترخيص، حيث قررت المحكمة حجز الجلسة القادمة إلى ١٠ أكتوبر للحكم في القضية. وكان رئيس نيابة محافظة العاصمة قد أشار إلى أن النيابة العامة كانت قد تلقت بلاغاً من بعض المواطنين ضد صاحب مكتب سفريات لاتفاقهم